

Distr.: General
29 January 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وانتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد محمد (السودان)

المحتويات

البند ٣٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/62/13 و Add.1، و 64، و 181، و 282، و 312، و 361)

١ - السيدة كونغغ أبو زيد (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): عرضت التقرير السنوي للأونروا (A/62/13 و Add.1)، وقالت إن محادثات أنابوليس للسلام القادمة التي ستستضيفها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستعطي اللاجئين الفلسطينيين الأمل في إعادة بدء المفاوضات التي قد تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتتوفر لها مقومات البقاء، ومرتبطة الأطراف. ويثلج صدر الوكالة أن تلاحظ الاعتراف المتزايد فيما بين المجتمع الدولي بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية دائمة في الشرق الأوسط دون معالجة مسألة اللاجئين من جميع أبعادها. ويلزم أن يستمر الدعم المقدم من المجتمع الدولي لكفالة استفادة اللاجئين من نفس المستوى من الخدمات العامة أسوة بغيرهم، وإمكانية استفادتهم من نفس الفرص لتحسين أحوالهم. وتقدم الوكالة المساعدة لما يقرب من ٤,٥ من ملايين اللاجئين، وما زالت الإغاثة الإنسانية مكونا أساسيا الأهمية من أعمالها.

٢ - وأضافت أن الوكالة توفر الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والضفة الغربية، وغزة. والبرنامج التعليمي هو أكبر برنامج للوكالة ويستوعب ما يقرب من نصف موارد الميزانية العادية. ويحصل الأطفال على التعليم الابتدائي في المدارس التي تديرها الأونروا قبل أن يواصلوا تعليمهم الثانوي والجامعي في المؤسسات الحكومية في المقام الأول. وإن مما يثير القلق أن نقص الاستثمار في التعليم يقوض المنجزات. وثمة حاجة عاجلة، على وجه

الخصوص، لتحسين مدارس الأونروا في الأردن، في وقت يستوعب فيه النظام التعليمي الأردني أعدادا كبيرة من الأطفال اللاجئين العراقيين. وتركز الوكالة أيضا على تقليص معدلات الإخفاق العالية للتلاميذ في غزة في مادتي اللغة العربية والرياضيات، وهما مادتان أساسيتان.

٣ - ومضت تقول إن عدم توفر التمويل، في مجال الصحة، منع الوكالة من الرد على نحو كاف على تزايد انتشار أمراض ارتفاع ضغط الدم، والسرطان، والقلب، والأمراض النفسية الاجتماعية والخلقية المزمنة. غير أن هناك في غزة عوامل أخرى بخلاف الضائقات التمويلية للوكالة تؤدي إلى الانخفاض الحاد في المستويات الصحية. فقد تسببت الجزاءات والقيود الفعلية في تعاضم سوء التغذية، ونقص اللوازم والمعدات في المستشفيات. ويحول إغلاق المعابر في أريئس ورفح دون نقل المرضى إلى إسرائيل، أو الضفة الغربية، أو مصر. ولا يزال برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية، الذي تموله الجهات المانحة، يوفر شبكة أساسية الأهمية للسلامة الاجتماعية لأشد اللاجئين فقرا ومن يعولونهم. ويقوم البرنامج بدور السجل المركزي للاجئين، ويدير مشروعا للسجلات الإلكترونية من المتوقع أن يضطلع بدور حاسم الأهمية في أثناء تنفيذ أي اتفاق للسلام في المستقبل. وعلاوة على ذلك، دججت الوكالة في عام ٢٠٠٦ أنشطتها المتعلقة بالهياكل الأساسية مع تلك المتصلة بتوفير المأوى بغية تحسين الأحوال المعيشية في المخيمات.

٤ - وأشارت إلى أن برنامج الوكالة لتمويل الصغير والمشاريع الصغيرة صادف حظا متعارض الجوانب. ففي سوريا والأردن، يتزايد الطلب على خدماته بأسرع من قدرته على الاستجابة. وفي الضفة الغربية، شهد البرنامج نشاطا قياسيا في عام ٢٠٠٧. ومن ناحية أخرى، منعت مستويات الفقر في غزة المقترضين من دفع المبالغ اللازمة

مكنت الوكالة من أن تتجنب بأعجوبة إجراء تخفيضات حادة في برامجها. وفي مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، بدأت نقابات العمال في المنطقة الضغط للحصول على زيادات في المرتبات، وليس بوسع الوكالة أن تتحمل هذه الزيادات. وأبدى موظفو الوكالة شجاعة والتزاما غير عاديين في الفترة التي يشملها التقرير. وفقد موظفان فلسطينيان في غزة وموظف في لبنان حياتهم في معرض أدايتهم لواجباتهم. وموظفو الوكالة الفلسطينيون هم موظفو الأمم المتحدة الوحيدون العاملون في إسرائيل والأرض المحتلة الذين لا يحصلون على بدل المخاطر. وتطلب الوكالة إلى الدول الأعضاء، علاج هذه الحالة الشاذة.

٨ - وأشارت، فيما يتعلق بالإصلاحات، إلى أن الوكالات شرعت في عام ٢٠٠٦ في تنفيذ خطة ثلاثية السنوات للتطوير التنظيمي في ميادين إدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتصل بالمشتريات، وتبسيط عمليات الأعمال التجارية. وتم، من أجل تعزيز قدرة الوكالة على التقييم والتخطيط للمستقبل، ورصد تنفيذ البرامج وتقييم الأثر، توظيف عدد صغير من الموظفين الدوليين الذين تدفع مرتباتهم من ميزانية التطوير التنظيمي. ويلزم من أجل الإبقاء على هؤلاء الموظفين إدراج وظائفهم في الميزانية العادية. وعلاوة على ذلك، واصلت اللجنة الاستشارية الاضطلاع بدور مصدر الدعم والتوجيه الرئيسي للوكالة. ويرجع الفضل الأكبر في النمو السريع لدور اللجنة الاستشارية إلى القيادة المتحمسة الفطنة التي يوفرها فرانس ماكين.

٩ - وقالت إن تعاون الوكالة مع البلدان المستضيفة للاجئين، بما فيها الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، لا يزال قويا. وتقوم الوكالة بالتنسيق مع السلطات المحلية يوميا، وعلى الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء. وتحملت الجمهورية العربية السورية والأردن العبء الأكبر

فيما يتعلق بقروضهم أو الحصول على ائتمانات جديدة. وعلى الرغم من هذه النكسة، واصل البرنامج تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية والتركيز على تقديم المساعدة إلى منظمات المشاريع.

٥ - وقالت فيما يتعلق بتقديم المساعدة في حالات الطوارئ، إنه على الرغم من نقص التمويل في عام ٢٠٠٧، وفرت عمليات الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي لبنان الدعم الأساسي الأهمية للسكان المتضررين بالصراعات. ففي غزة، يعتمد ما يقرب من ٨٠ في المائة من السكان على حصص الإعاشة الغذائية المقدمة من الوكالة وبرنامج الأغذية العالمي. وفي الضفة الغربية، يتعرض الفلسطينيون لقدر كبير من المعاناة في المناطق المتضررة من بناء الجدار الفاصل غير القانوني ومن توسع المستوطنات. كما أن ٣٠ في المائة تقريبا من السكان الذين يعيشون في الضفة الغربية والقدس الشرقية من اللاجئين المسجلين.

٦ - وأوضحت أنه تم، بعد الصراع المسلح الذي نشب بين قوات الأمن اللبنانية والمتشددين في عام ٢٠٠٧، تدمير مخيم نهر البارد بكامله تقريبا. وعلى الرغم من استجابة الجهات المانحة السخية لنداءات تقديم الأموال للإغاثة في حالات الطوارئ، فإن التحدي الطويل الأجل المتمثل في إعادة بناء مخيم نهر البارد سيستغرق قدرا من الوقت وسيطلب استثمارا ماليا كبيرا.

٧ - وأضافت أن الوكالة تواجه نقصا شديدا في التمويل في عام ٢٠٠٧، على الرغم من زيادة المساهمات من بعض الجهات المانحة وجهود الوكالة لتنويع قاعدة المانحين والحصول على أموال من بلدان مانحة غير تقليدية. وأرغمت التوقعات المالية القائمة لعام ٢٠٠٨ الوكالة على اعتماد نهج طارئ لتخطيط البرامج وتنفيذها، وعلى اتخاذ تدابير للتكشف في عدد من المجالات. غير أن اتجاهات القطع الأجنبي المواتية

الرغم من أنه لم يتم قطع الإمدادات بالكهرباء فإن التهديد بقطعها أثار قلقاً شديداً بين السكان.

١٣ - ومضت تقول إن الوكالة عمدت، بغية علاج مشكلة تدهور المستويات التعليمية، إلى توظيف معلمين لعلاج هذه المشكلة للتركيز على مادتي الرياضيات واللغة العربية، وبدأت برنامجاً يسمى "مدارس الامتياز"، وقللت عدد التلاميذ في الغرف الدراسية بفتح غرف مؤقتة، ودربت المعلمين. وأضافت، فيما يتعلق بمستويات الموظفين، أن هناك قرابة ٢٨ ٠٠٠ من الموظفين المحليين، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس التي تديرها الأونروا.

١٤ - السيد الزعبي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن من المثير للاهتمام معرفة المزيد عن الإجراءات التي تتخذها الوكالة لدعوة الدول إلى الإساهم بأموال بغية زيادة ميزانية الأونروا.

١٥ - السيدة كونغغ أبو زيد (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): ذكرت أن لدى الوكالة خطة للعمل مع الجهات المانحة عن طريق اللجنة الاستشارية، وأنها تبذل جهوداً لجمع الأموال اللازمة لتحسين الأحوال المعيشية في المخيمات. وعينت الوكالة مستشاراً خاصاً للعالم العربي، كما أنها تتخذ خطوات لتوسيع قاعدة المانحين، واتخذت ترتيبات للتمويل المتعدد السنوات مع المانحين تعطي الوكالة الأمن القائم على معرفة مستوى التمويل الذي ستحصل عليه لسنة معينة. واتفقت الوكالة، بالإضافة إلى ذلك، على علاوات تتعلق بالأداء مع جهات مانحة معينة.

١٦ - السيد يول (النرويج): تكلم بصفتة مقرراً للفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ وعرض تقرير الفريق

لتزوح ما يزيد على مليونين من اللاجئين من العراق المحاور، من بينهم عدد صغير نسبياً من اللاجئين الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، ما زال عدد من اللاجئين الذين فروا من الاضطهاد في بغداد يقيمون في أحوال تعسة على الحدود السورية والعراقية. وتطلب الوكالة إلى جميع الأطراف المعنية في المنطقة وما وراءها اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف معاناتهم.

١٠ - السيد طالب (الجمهورية العربية السورية): تساءل حول إمكانية أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية تقديم فتوى بشأن التدابير التي تتخذها حكومة إسرائيل لتقييد إمدادات الأغذية والكهرباء في غزة. وقال إنه قد يكون هناك خيار آخر وهو أن يطلب إلى مجلس الأمن النظر في هذه المسألة. ومن المهم كفالة أن تفهم إسرائيل أنها ليست فوق القانون الدولي. وأضاف أن وفده سيقدر توفير المزيد من المعلومات عن التدابير التي تتخذها الوكالة لمواجهة الانخفاض الهام في المستويات التعليمية نتيجة للعنف والاحتلال.

١١ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): التمس إيضاحاً بشأن عدد الفلسطينيين الذين توظفهم الوكالة. وذكر أنه سيكون من المفيد بلا شك أن توظف الوكالة اللاجئين الفلسطينيين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس التي تديرها الأونروا.

١٢ - السيدة كونغغ أبو زيد (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): ذكرت أنه ليس بوسع الوكالة أن تعلق على إمكانية التماس فتوى من محكمة العدل الدولية. أما عن إمدادات الأغذية والكهرباء فلم تقطع هذه الإمدادات في واقع الحال في غزة. إلا أنه تم الحد من بعض الإمدادات الغذائية، وما يرح اللاجئون يعانون من سوء التغذية. ولهذا فإن من الأهمية بمكان التركيز على إعادة فتح نقاط الوصول والمعابر. وعلى

القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنويا إلى زيادة الدعم بغية تزويد الوكالة بأساس مالي سليم لأعمالها.

١٩ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): أكد من جديد ضرورة استمرار ولاية الأونروا لتحقيق رفاهة اللاجئين الفلسطينيين والاستقرار في المنطقة على حد سواء، إلى أن يتسنى التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. وأعرب عن عميق امتنانه للمجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات المضيفة في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، لما يقدمه من دعم منذ أمد طويل، لأن أعمال الأونروا ما برحت حاسمة الأهمية وما فتئت تشهد على الالتزام الإنساني للمجتمع الدولي برفاهة اللاجئين الفلسطينيين، والتزامه السياسي بالحل النهائي لمنحهم وبإعمال حقوقهم.

٢٠ - وأردف يقول إن الحل العادل لمأساة اللاجئين الفلسطينيين لا يزال واحدة من المسائل الأساسية التي يجب حلها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتحقيق السلام في المنطقة. ولقد أوضحت أحداث العام الماضي مرة أخرى بجلاء الطبيعة الإقليمية لهذه المشكلة. ويجب، مع اقتراب السنة الستين لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده للتوصل إلى حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم الآن ٤,٥ ملايين لاجئ ويشكلون أكبر سكان لاجئين في العالم. ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون عديمي الجنسية ومحرومين ومشتتين كنتيجة مباشرة لتشدد إسرائيل وعدم احترامها الصارخ للقانون الدولي، بإصرارها على حرمان اللاجئين من حقهم غير القابل للتصرف في وطن أسلافهم، مع قيامها في الوقت ذاته بتنفيذ قانون يسمى "قانون العودة" يسمح بهجرة أي شخص يهودي من أي مكان في العالم.

العامل (A/62/361) الذي يشير إلى حدوث نقص في التعهدات للأونروا، وأثار ذلك النقص على الخدمات المقدمة؛ وحث الحكومات على الوفاء بمسؤوليتها، وعلى تأمين التمويل التام لميزانية الوكالة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقال إن الفريق العامل يبحث أيضا الجهات المانحة، في ضوء الأزمة الإنسانية المتعاضمة في الأرض الفلسطينية المحتلة والدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به الأونروا في تخفيف المشقة التي يتحملها اللاجئون، على أن توفر التمويل التام لنداء الطوارئ بقيادة الأونروا لتلبية احتياجات ما يزيد على ٣١ ٠٠٠ من اللاجئين الذين شردهم الصراع في مخيم نهر البارد في أيار/مايو ٢٠٠٧.

١٧ - وأضاف أن الفريق العامل يشجع المفوض العام على مواصلة جهودها لجمع الأموال، والتزامها بإبقاء الجهات المانحة والسلطات المضيفة على علم وإشراكها. كما أنه يرحب بتعزيز تركيز الوكالة على التخطيط الاستراتيجي، ورصد البرامج وتقييمها، والتزامها بالإدارة القائمة على النتائج، وكذلك تقدمها في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في تنفيذ البرنامج الثلاثي السنوات للتطوير التنظيمي. وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء دعم هذا البرنامج عن طريق تقديم المساهمات الثنائية ودعم السعي في الجمعية العامة إلى توفير وظائف دولية إضافية. ويطلب الفريق العامل أيضا بالوفاء بجميع الالتزامات إزاء الأونروا، ولا سيما سداد ضريبة القيمة المضافة من جانب السلطة الفلسطينية ورسوم الموائم والرسوم الأخرى ذات الصلة من جانب الحكومة الإسرائيلية.

١٨ - ولا يزال استمرار التزام المجتمع الدولي بالتنمية البشرية للاجئين ورفاهتهم أساسية الأهمية، في غياب حل عادل ودائم لحالتهم، وفي ضوء الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة لاستمرار الصراع في المنطقة. وقال إن الفريق العامل يأمل أن يترجم الدعم المعرب عنه للأونروا في

٢١ - ومن المؤسف أن إسرائيل لا تزال تنكر حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بل وتنكر أي مسؤولية عن محنتهم. ولهذا فإن من الضروري إعادة تأكيد: (أ) أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة حق غير قابل للتصرف، كما أكدت الجمعية العامة في القرار ١٩٤ (د-٣)؛ و (ب) أنه يحق للاجئين الفلسطينيين استرداد ممتلكاتهم من الأراضي أو الحصول على تعويض منصف عنها؛ و (ج) أن من حق آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذي شردوا من ديارهم وأرضهم أن يعودوا إلى هذه الديار وهذه الأرض، كما يطالب مجلس الأمن والجمعية العامة. وطالب بالإعمال المعجل لهذا الحق عن طريق آلية يتفق عليها الجانبان.

٢٢ - وانتقل إلى تقرير المفوض العام (A/62/13 و Add.1) وحالة اللاجئين الفلسطينيين على امتداد السنة الماضية فقال إن الأونروا واصلت العمل بفعالية على الرغم من القيود المالية والأحوال الصعبة التي تواجهها على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، أرغمت الحالة المتردية في المنطقة الأونروا على توسيع البرامج المتصلة بالطوارئ وتوجيه نداءات إضافية لتقديم معونة عاجلة.

٢٣ - وأشار إلى أن الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في قطاع غزة، استمرت في التدهور. وواصلت إسرائيل غاراتها على مراكز السكان الفلسطينيين، بما في ذلك مخيمات اللاجئين، وتسببت في وقوع عدد من الموتى والجرحى وتدمير الهياكل الأساسية المدنية.

٢٤ - وواصلت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا إيقاع العقوبة الجماعية بالشعب الفلسطيني، بفرض حالات إغلاق مطولة وقيود شديدة على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أثر على إمكانية الحصول على خدمات الأونروا، وتنقل

٢٥ - وأوضح أن هذه الزيادة في احتياجات اللاجئين وطلبهم على خدمات الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة كانت نتيجة مباشرة للإجراءات العقابية غير القانونية الإسرائيلية. وقال إنه لا بد من مساءلة إسرائيل على أعمالها فيما يتصل بالفلسطينيين وفيما يتعلق بالأونروا، وحملها على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٢٦ - وفي لبنان، ما زالت حالة اللاجئين الفلسطينيين تتسم بالصعوبة ولا سيما في مخيم نهر البارد للاجئين، عقب نشوب القتال في أيار/مايو ٢٠٠٧ بين الجيش اللبناني والمجموعة المتشددة التي تسمى "فتح الإسلام" والتي تتكون من أشخاص مسلحين من خارج المخيم أصبح لهم وجود هناك. وتسبب القتال في فرار ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني إلى مخيم البداوي وغيره من مخيمات اللاجئين في لبنان التماسا للسلامة. واستجابت الأونروا فوراً بتوفير الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، وجهت الأونروا، بالتعاون مع حكومة لبنان، نداء طارئاً لدعم تقديمها للمعونة للاجئين ولبدء التخطيط لتعمير مخيم نهر البارد.

٢٧ - وذكر أن حالة اللاجئين الفلسطينيين في العراق لا تزال حرجة، وأن الكثير منهم يحاولون الفرار خوفاً من

حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وبإعادة الهدوء والاستقرار على أرض الواقع.

٣١ - وكرر الإعراب عن عميق امتنانه لأوساط المانحين لدعمهم الثابت للأونروا، ومساهماتهم السخية واستجاباتهم للنداءات الطارئة. وقال إن فلسطين تؤيد طلبات الأونروا بالموافقة على وظائف إضافية لتقوية طاقاتها، وتعزيز قدراتها على تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين. وأشاد بالوكالة لجهودها المتكررة للتغلب على ما تواجهه من تحديات.

٣٢ - السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية): ذكر أن إسرائيل ما برحت تعوق حل واحدة من أكبر المآسي في تاريخ الشرق الأوسط. وأنها حرمت اللاجئين الفلسطينيين، طيلة ما يقرب من ستين عاما، من حقهم في العودة إلى ديارهم، في انتهاك صارخ للقرارات الدولية وقانون حقوق الإنسان. وفي حين ازداد عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى عدة ملايين، فإن المستوطنين الأجانب يحتلون أراضيهم. وتتصرف إسرائيل كما لو أنها كانت فوق القانون الدولي، بسياسات مثل "القتل المحدد الهدف". وترقى سياساتها للاحتلال إلى مستوى جرائم الحرب، كما أن عملية فرض العقوبة الجماعية، على وجه الخصوص، التي تعيد إلى الأذهان الممارسات النازية، تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة.

٣٣ - وأضاف أن انتهاكات إسرائيل تشمل أيضا احتجاز موظفي الأونروا ومنعهم من أداء أعمالهم، في انتهاك للاتفاقات ذات الصلة. وأن وفده يؤيد بقوة مطالبات الوكالة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بمنشآتها. وفي لبنان، عانى اللاجئون إلى جانب اللبنانيين من العدوان الإسرائيلي. ولقد حد الهجوم الذي قامت به إسرائيل على محطة الكهرباء الوحيدة في غزة بشدة من إمدادات الكهرباء والمياه. وقارن الأسقف ديزموند توتو حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي بحياة مواطني جنوب أفريقيا تحت نظام الفصل

الاضطهاد وتعرضهم لأعمال العنف والمضايقة والطرده. وأضاف أنه على الرغم من أنهم لا يدخلون في ولاية الأونروا، فقد حاولت الوكالة، بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تقديم المساعدة لهم، وبخاصة للمئات منهم المحتجزين على الحدود السورية العراقية. وشكر البلدان التي استجابت للنداءات، وطالب ببذل جهود مستمرة لعلاج هذه الأزمة.

٢٨ - وقال إن القوات الإسرائيلية، في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا تزال تلحق الأذى بموظفي الأونروا وتقتلهم وتضايقهم، وتوقع الضرر بالهياكل الأساسية للوكالة، وتعوق تحركاتها.

٢٩ - ويجب أن تكف إسرائيل عن إجراءاتها غير القانونية ضد الوكالة وموظفيها، وأن ترفع كل القيود المفروضة على تنقل موظفي الأونروا، وسياراتها، وإمداداتها، وأن تكفل سلامة موظفيها، وأن تعوض الوكالة عن الأضرار التي تلحق بممتلكاتها، وأن تسدد لها الرسوم المتكبدة نتيجة للتعويقات والقيود. ويجب حمل إسرائيل على أن تحترم تمام الاحترام ميثاق الأمم المتحدة وغيره من أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

٣٠ - وأعرب عن القلق إزاء الحوادث التي تتناقلها الأخبار بشأن انتهاك الفلسطينيين لمرافق الأونروا والعنف الموجه ضد موظفيها، وأكد للوكالة أن السلطة الفلسطينية ترفض هذه الإجراءات، وأنها تبذل قصاراها لإنهاء هذه الأعمال الخارجة على القانون. وأعرب أيضا عن الأسف لأنه كان من نتيجة عدم الاستقرار السائد في قطاع غزة والذي ازداد سوءا على أثر الأعمال غير المشروعة التي قامت بها الميليشيات الفلسطينية هناك في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن تم نقل غالبية موظفي الأونروا الدوليين من قطاع غزة. وطالب بإعادة الحالة الفلسطينية في غزة إلى ما كانت عليه قبل

الحل القائم على أساس دولتين. وبسبب غارات إسرائيل داخل غزة، فرت أسر عديدة من ديارها. ويوجد الآن وفقا لتقديرات الأونروا ما يزيد على ٤,٥ من ملايين اللاجئين الفلسطينيين. ولا تزال حالات الإعدام بدون محاكمة، وإغلاق الحدود، والاعتقالات الانتقامية، والتعذيب، والاعتقالات التعسفية، وتدمير المنازل والمرافق المدنية، والاستخدام العشوائي للقوة، والعقوبات الجماعية، وأساليب الإرهاب السيكولوجي تمثل جميعها ممارسات إسرائيلية مستمرة. وتعوق إسرائيل بشدة تنقل الفلسطينيين، كما أنها زادت من حالات إغلاق نقاط العبور وسدادات الطرق.

٣٧ - وأعلنت إن كوبا تدين السياسة العدوانية التي حولت سكان غزة إلى سجناء، في تجاهل للقانون الدولي. ولقد ازدادت الحالة ترددا منذ تجميد المعاملات المصرفية. وازداد معدل الفقر زيادة حادة؛ ويعيش الآن ٨٠ في المائة من سكان غزة في فقر مدقع. وليس بوسع السلطة الفلسطينية أن تدفع أجور موظفيها. وعقب الهجوم الإسرائيلي على محطة الطاقة الكهربائية الوحيدة في غزة، توقفت إمدادات الكهرباء والمياه تقريبا.

٣٨ - وذكرت أن الأونروا تعمل في ظل أحوال صعبة وقيود شديدة. كما أن إسرائيل تفرض رسوما غير قانونية على حاويات الأونروا التي تعبر إلى قطاع غزة، ولم تسدد بعد للوكالة رسوم الموانئ المستحقة، مما ألحق بالوكالة خسائر كبيرة. وأعلنت أن كوبا ترحب بالإصلاحات المؤسسية التي أجرتها الأونروا بهدف تعزيز قدرتها على خدمة اللاجئين الفلسطينيين.

٣٩ - السيد الخليفي (قطر): قال إن السبب الأساسي في محنة الشعب الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي. وشهدت السنة الماضية ترددا في الأحوال الإنسانية. فغزة على وشك الانهيار الاقتصادي؛ وفي شمال لبنان أدت الأحداث التي

العنصري، وأجرى رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر نفس المقارنة.

٣٤ - وأشار إلى أن تقرير الأونروا (A/62/13 و Add.1) يتضمن بعض المؤشرات الإيجابية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من بلده الذي سيواصل العمل على تحسين أحوال اللاجئين دون الاعتداء على حقوقهم، بما فيها الحق في العودة. وأكد على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مسؤولية دولية سياسية وأخلاقية. وأضاف أنه ينبغي للأونروا أن توسع قاعدتها للمانحين، وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لطلب الوكالة بالموافقة على ٢٠ موظفا دوليا إضافيا ولنداء الطوارئ الموجه من المفوض العام. وأوضح أن من المؤسف أن الموظفين المحليين للأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة هم موظفو الأمم المتحدة الوحيدون الذين لا يحصلون على بدل مخاطر. وقال إنه ينبغي إعادة تأكيد ولاية الوكالة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) لعام ١٩٤٩، وحمايتها أيضا من استغلال أطراف معينة لها في أغراض أخرى.

٣٥ - السيدة هرنانديز توليدانو (كوبا): أشارت إلى أن حركة بلدان عدم الانحياز كررت تأكيد أن معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن تبريرها، وكذلك استمرار إنكار حقوقهم الإنسانية الأساسية، بما فيها الحق في تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم. وقالت إنه كان من نتيجة ذلك أن تدهورت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة على نحو مفرط. وأضافت أن إسرائيل لا تزال تسيطر على المجال الجوي الفلسطيني والحدود الفلسطينية، وما برحت معابر غزة مغلقة، مما يحرم السكان من الأدوية والأغذية والوقود.

٣٦ - وذكرت أن التدابير الانفرادية التي تتخذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة تعرض للخطر الشديد احتمالات

وهي تعلم أن الأنشطة المشروعة التي ستضطلع بها إسرائيل دفاعاً عن نفسها ستؤدي حتماً إلى تفاقم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في المنطقة. غير أن حماس تفضل تكريس وقتها وطاقتها وأمواها لقتل وجرح الإسرائيليين بدلاً من توفير الغذاء والتعليم والرعاية للفلسطينيين. إنها تفضل الدمار على البناء، والكراهية على التعاون، والموت على الحياة.

٤٣ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي، بقيادة المجموعة الرباعية، لم ينظر إلى هذه المسألة على أنها "شيء معتاد"، وإنما وضع مبادئ تشكل شروطاً لتقديم أي مساعدة أخرى للسلطة الفلسطينية، وهي الالتزام بعدم اللجوء إلى العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة. ولسوء الطالع، يهمل تقرير المفوض العام ذكر السبب وراء تعليق التمويل المقدم من الجهات المانحة الدولية إلى السلطة الفلسطينية. ولا يشير التقرير أيضاً إلى الطبيعة الإرهابية لحماس التي تشير إليها السلطة الفلسطينية على أنها "مجموعة خارجة على القانون" كما تجلّى بعد أن استولت بالعنف على قطاع غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويصف التقرير أيضاً تفصيلاً القيود المفروضة على الفلسطينيين وعلى أنشطة الأونروا، ولكنه لا يورد تفاصيل الأنشطة الإرهابية التي هي السبب المباشر لأي من هذه القيود.

٤٤ - ومن واجب كل الدول أن توفر الأمن لمواطنيها، وهذا مبدأ معمول به دولياً ومنصوص عليه في تبادل الرسائل بين كوماي ومايكلومور لعام ١٩٦٧ الذي يحدد العلاقة بين إسرائيل والأونروا، والذي تعهدت إسرائيل بموجبه بتسهيل أنشطة الأونروا، رهن مراعاة اعتبارات الأمن. واحتلت هذه الاعتبارات، مرة أخرى، مكاناً مرموقاً في جدول أعمال إسرائيل لعام ٢٠٠٦، الذي حدث فيه تفجير انتحاريان في تل أبيب، وما يزيد على ٢٠٠٠ هجوم إرهابي، منها هجوم على موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية على الجانب الإسرائيلي

وقعت في مخيم نهر البارد إلى تدهور شديد في الأحوال بين اللاجئين؛ وفي العراق، يعاني اللاجئون من الاضطهاد على يد الميليشيات، بالإضافة إلى الأحوال المعيشية السيئة. إلا أنه مع تزايد أعداد اللاجئين المسجلين، لم يواكب التمويل هذه الزيادة. وحث الجهات المانحة على أن ترفع مستوى مساهماتها، بما في ذلك للمساعدة في حالات الطوارئ. وأعلن أن بلده سيواصل تقديم أكبر دعم ممكن.

٤٠ - وأضاف أن صفقة الوكالة للتطوير التنظيمي جديدة بالثناء، وأن قطر تؤيد توظيف الموظفين الدوليين الإضافيين اللازمين. وأن موظفي الوكالة يقومون بأعمال ممتازة في ظل أحوال صعبة أوجدتها السلطات الإسرائيلية.

٤١ - السيد كيدار (إسرائيل): قال إن إسرائيل، على الرغم مما يساورها من شواغل بشأن تسييس الأونروا فإنها تؤيد المهمة الإنسانية للوكالة، وستواصل العمل معها بروح من الحوار والتعاون. وينبغي للقرارات المتعلقة بالوكالة أن تتناول عمليات الوكالة فحسب، وأن تتجنب المسائل السياسية التي لا صلة لها بالموضوع والتي تختص بالنظر دولة واحدة فقط من الدول الأعضاء، والقرارات المغرضة المتعلقة بمفاوضات المركز الدائم والتي تعزز مصالح طرف واحد.

٤٢ - ويتناول التقرير قيد المناقشة (A/62/13 و Add.1) أنشطة الأونروا خلال عام ٢٠٠٦، السنة الأولى بعد سحب إسرائيل لقواتها من قطاع غزة وسماريا الشمالية. وكان بالمستطاع أن يكون التقرير مختلفاً جداً لو أن القيادة الفلسطينية اغتنمت هذه الفرصة التاريخية لتعزيز رفاهة شعبها. ولو فعلت القيادة الفلسطينية ذلك لوجدت في إسرائيل شريكاً موثقاً وملتزماً. ولكنها قامت، بدلاً من ذلك وبقيادة حماس التي هي مجموعة إرهابية متطرفة ذات دوافع أيديولوجية تستهدف تدمير إسرائيل، بعمل كل ما في وسعها لتعزيز حملتها الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين،

من الحدود مع غزة، قتل فيه جنديان واختطف جندي آخر. وفي عام ٢٠٠٦، قتل ٣٢ إسرائيليًا في هجمات فلسطينية، منهم ٢٥ من المدنيين، وجرح ٣٣٢، منهم ٢٢٨ من المدنيين. وفي العام التالي لسحب القوات من غزة، بلغ عدد الصواريخ التي أطلقت على مراكز السكان المدنيين في جنوب إسرائيل قرابة أربعة أمثال ما كان عليه، حيث ازداد من ٢٢٢ في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٦١ في عام ٢٠٠٦. وينجم عن عدم ذكر التقرير لأي من هذه الأحداث صورة محرّفة ومشوهة للواقع.

٤٧ - وفي حين تعرّض إسرائيلي الأفراد العسكريين والمدنيين للخطر لكفالة توصيل المعونة إلى داخل قطاع غزة، يبذل الإرهابيون الفلسطينيون قصارى جهدهم لمنع هذا النشاط الإنساني، في الوقت الذي يشيرون فيه إلى هذه الهجمات، بدافع من الشك في طبيعة الآخرين، على أنها "مقاومة مشروعة"، على الرغم من شن هذه الهجمات من منطقة انسحبت منها إسرائيل على نحو تام منذ ما يزيد على عامين.

٤٨ - ويتجاهل الإرهابيون التمييز بين المدنيين والمقاتلين من حيث أهداف هجماتهم وأماكن إطلاقها. ففي الأسبوع الماضي، أطلقوا قذائف الهاون من ساحة لمدرسة ابتدائية تابعة للأونروا في بيت حانون. وامتنعت السلطات العسكرية الإسرائيلية عن الرد فوراً لتجنب الخسائر بين المدنيين. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة لم تدن بعد بوضوح إساءة استعمال الإرهابيين للدروع البشرية، وانتهاك واحدة من منشآتها لأغراض إرهابية.

٤٩ - وفي حين تدعم إسرائيل برامج الأونروا لحقوق الإنسان، وحل الصراعات، والتسامح، فإنها تشعر بالقلق لأن الاعتماد على الكتب المدرسية التي توفرها الدول المضيفة التي تنكر وجود إسرائيل أو حقها في الوجود، وتشجع وجهات نظر سلبية وشمطية جامدة عن اليهود، واليهودية، وإسرائيل، تقوض إمكانية تعميق الدعم الشعبي للسلام. وينبغي أن تسعى الأونروا إلى كفالة أن تشجع برامجها التعليمية السلام لا البغضاء والعداوة.

٥٠ - السيد الزعبي (الإمارات العربية المتحدة): ذكر أن وفده يشعر بالقلق إزاء تردي الحالة الإنسانية للاجئين

٤٥ - ومضى يقول إن إسرائيل لا تود أن تفرض أي شدائد على الفلسطينيين، على الرغم مما أوردته ضمنا اللجنة الاستشارية في رسالتها المرفقة بالتقرير، وتسلم على نحو تام بأهمية تمكين الاقتصاد الفلسطيني من أن يتطور. غير أن إسرائيل مصممة على حماية مواطنيها، وعلى إحراز تقدم في عملية السلام. وفي عام ٢٠٠٦، أحبطت دوائر الأمن الإسرائيلية حوالي ٧٠ تفجيراً انتحارياً، وكان ذلك في أغلب الأحيان بفضل ذات القيود المشار إليها في التقرير. وحث اللجنة على أن تفكر ملياً في المعضلة التي تتم مواجهتها في مكافحة الإرهاب مع تقليل أثر ذلك على غير المقاتلين، وماذا كان يمكن أن يكون عليه الأثر لو أنه تم تنفيذ نسبة ضئيلة من تلك التفجيرات التي أمكن إحباطها.

٤٦ - وأضاف أن إسرائيل مصممة على التماس كل سبيل للتوصل إلى تفاهم مشترك مع القيادة الفلسطينية الحالية، بغية إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وفي سلام وأمن معها، وأنها ستواصل عمل كل ما تستطيع لتسهيل توصيل الإمدادات الإنسانية، على الرغم من استيلاء حماس عسكرياً على غزة. وأن حالات الإغلاق المتواترة كانت دائماً نتيجة قسرية للهجمات بالصواريخ التي تقوم بها مجموعات إرهابية فلسطينية بدعم من قيادة حماس غير المشروعة في غزة ضد ذات نقاط العبور التي تستخدم في

وأضاف إن أيسلندا ترحب بالجهود الرامية إلى إصلاح الأونروا، وأنه يرى أنها ستحول الأونروا إلى وكالة أكثر حيوية واستراتيجية. ومن الجلي أنه يتعين، من أجل بلوغ هذه الغاية، إعادة النظر في عدد الموظفين الدوليين المخصصين للأونروا وميزانيتها.

٥٣ - وأردف يقول إن القيود المفروضة على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة تؤثر بشدة على تنفيذ برامج الوكالة واستجابتها للاحتياجات الإنسانية. وثمة قيود أخرى ترتبت عليها تكاليف كبيرة لا يمكن أن تتحملها وكالة ممولة من قبل تمويل ناقصا. وتواجه الوكالة قيودا لم يسبق لها مثيل فيما يتصل بإمكانية الوصول إلى المجتمعات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وينبغي عدم إعاقة الأونروا عن الاضطلاع بدورها الحيوي، بصفتها ساعدا للأمم المتحدة.

٥٤ - وأضاف أن أيسلندا تطلب إلى السلطات الإسرائيلية أن تخفف من حدة القيود المفروضة على إمكانية العبور والخروج فيما يتصل بغزة التي تعتمد الآن اعتمادا كبيرا على المساعدة الغذائية ويكتسي وجود الأونروا فيها بأهمية حاسمة أكثر من أي وقت مضى؛ وأن تكفل ألا تنطوي التدابير الأمنية على فرض عقوبة جماعية لا يمكن تبريرها في ظل أية ظروف. وذكر أن فتح نقاط العبور في غزة أساسي الأهمية لإدامة الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الأحوال المعيشية. وأن معظم سكان غزة بدأوا يفقدون الأمل في المستقبل، وأن التاريخ أثبت مرارا أن اليأس يؤدي إلى الانقسامات والتطرف.

٥٥ - وأشار إلى أنه ظهرت مؤخرا دلائل أمل في غزة، مثل مبادرتي الوكالة بشأن "مدارس الامتياز" و "الألعاب الصيفية". ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى، من أجل اغتنام هذه الفرصة، توفير الأموال اللازمة للوكالة

الفلسطينيين، وبخاصة في الأشهر القلائل الأخيرة في لبنان في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في مخيم نهر البارد للاجئين، وفي غزة والضفة الغربية نتيجة لاستمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، واستمرار بناء الحاجز الفاصل. كما أن وفده يشعر أيضا بالقلق لارتكاب انتهاكات ضد موظفي الأونروا ومرافقها. وعلى المجتمع الدولي أن ينهض بمسؤوليته لكفالة توصيل المعونة الإنسانية، وينبغي له أن يطالب بأن توقف إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني وإعاقتها غير القانونية لأعمال الوكالة.

٥١ - وقال إنه يرحب بالتطوير التنظيمي الذي تنفذه الأونروا، ولكن نقص التمويل المتكرر سيظل يؤثر على قدرتها على توفير الخدمات. وأضاف إنه في وقت يتعاضم فيه عدد اللاجئين وتصبح فيه احتياجاتهم أكثر إلحاحا عن ذي قبل، قرر بلده مضاعفة مساهمته السنوية للأونروا؛ وأنه يطلب إلى الدول المانحة الأخرى أن تحذو نفس الحذو. وينبغي للأونروا أن تواصل السعي إلى الاضطلاع بولايتها في كل المناطق دون تمييز، وينبغي أن يتمتع موظفوها بنفس الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة الآخرون، وبخاصة فيما يتصل ببدل المخاطر. وينبغي تطوير الهياكل الأساسية في مخيمات اللاجئين من أجل إتاحة الفرص للتعليم والاستغلال الاقتصادي. وأكد تضامن بلده مع اللاجئين الفلسطينيين، وأعرب عن أمله في أن يتسنى تحسين حالتهم الإنسانية إلى أن يحين الوقت الذي يعودون فيه إلى ديارهم في دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس عاصمتها.

٥٢ - السيد هانيسون (أيسلندا): قال إنه على الرغم من المشقة والمعاناة الشديدين في المنطقة، استطاعت الأونروا أن تحقق نتائج ضخمة، وأن تضطلع بدور مركزي في تخفيف معاناة اللاجئين والمدنيين اللبنانيين على حد سواء، في أثناء عمليات الطوارئ في لبنان وقطاع غزة، وأن تعمل بهمة لتحسين التنمية البشرية لعدد ٤,٥ من ملايين اللاجئين.

المرحلة في غزة تثير القلق الشديد، وأنها تشدد على أهمية تقديم المساعدة الطارئة والإنسانية وتوفير الخدمات الأساسية دون توقف. وأوضحت أنه يمكن أن تترتب على أي قرار بتخفيض إمدادات الوقود والكهرباء لغزة، على سبيل المثال، عواقب إنسانية وخيمة. وأن الاتحاد الأوروبي إذ يدين الهجمات على الأراضي الإسرائيلية، وإذ يسلم بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس، فإنه يؤكد على ضرورة تدبر أثر هذه التدابير على سكان مدنيين يعيشون من قبل في ظل أحوال بالغة الصعوبة.

٦٠ - وقالت إن نظام الإغلاق تترتب عليه آثار إنسانية في الضفة الغربية وغزة، فهو يحد من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، ويقوض إمكانية البقاء الاقتصادي للأراضي الفلسطينية. وأشارت إلى أهمية الالتزامات الإنسانية عملاً بالقانون الإنساني الدولي، وتنفيذ اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥، وطلبت إلى جميع الأطراف العمل من أجل إعادة فتح المعابر إلى غزة ومنها. وأضافت أن الحالة على أرض الواقع أعاقت بشدة قدرة الأونروا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة على توفير الخدمات الأساسية، كما أن القيود المفروضة على حرية تنقل موظفي الأونروا تثير القلق بوجه خاص. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى الأطراف جميعها كفالة إمكانية الوصول على نحو تام أمام المساعدة الإنسانية وفقاً للقانون الإنساني الدولي وكما تؤكد خارطة الطريق من جديد. وانطلاقاً من الحرص على سلامة موظفي الأونروا، يطلب الاتحاد الأوروبي إلى كل الأطراف كفالة أن يكون بوسع الأونروا توفير خدماتها في أمان.

٦١ - وأعربت عن أسفها لاستمرار وجود الفجوة التمويلية في الصندوق العام للأونروا وبرامجها للطوارئ، التي تؤثر على توفير الخدمات في وقت تزداد فيه الحاجة؛ وأعربت عن دعمها لجهود المفوض العام لتقليص تلك الفجوة على النحو الوارد ذكره في الاستراتيجية الأخيرة لجمع الأموال.

الدولية كي تلي احتياجات أشد الفئات ضعفاً، ولا سيما الشباب من الفلسطينيين.

٥٦ - وأوضح أن أيسلندا عززت باطراد دعمها للأونروا على امتداد السنوات الماضية. وتقديراً للأعمال الممتازة التي اضطلعت بها الأونروا، قررت حكومة أيسلندا زيادة مساهمتها للفترة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. كما أنها تعتزم أيضاً تقديم موظفين على سبيل الإعارة إلى الأونروا.

٥٧ - السيدة مالكاتا (البرتغال): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وملدوفا؛ وأعربت عن التقدير للالتزام الذي يبديه موظفو الأونروا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يدعم الأعمال الأساسية الأهمية التي تضطلع بها الأونروا، ويؤيد بالمثل تمديد ولايتها. كما أنه ممتن لحكومات الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية لما تقدمه من مساعدة للاجئين الفلسطينيين طيلة ما يزيد على خمسة عقود.

٥٨ - وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يساهم بما يزيد على نصف ميزانية الأونروا، ويقدم مساهمة سخية أيضاً للمشاريع الخاصة ونداءات الطوارئ. ولهذا فإنه، يرحب بجهود المفوض العام لإعداد رد استراتيجي على التحديات الضخمة التي تواجه الأونروا؛ ويؤيد عمليات التطوير التنظيمي التي بدأت في عام ٢٠٠٦؛ ويرحب بإنشاء مكتب للأونروا في بروكسل.

٥٩ - وذكرت أن الحالة الإنسانية والاقتصادية للاجئين، ولا سيما الأطفال، تبعث على القلق الشديد. وأنه يجب على جميع الأطراف في المنطقة أن تشمل الأطفال بحماية خاصة وأن تحترم حقوقهم. وأضافت أن الحالة الإنسانية والاقتصادية

الأهمية في كفالة التنمية البشرية والحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين.

٦٤ - السيدة فان شي كيم هونغ (فيت نام): أعربت عن التقدير لجهود الأونروا الجمة لتوفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين في ظل أحوال بالغة الصعوبة. وأشارت إلى أن ميزانية الأونروا للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تعاني من نقص شديد في التمويل؛ وطلبت إلى أوساط المانحين كفالة التمويل التام. وقالت إنها تشعر بعميق القلق إزاء الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، التي زاد من تفاقمها تزايد العنف والتدابير القاسية التي فرضتها إسرائيل، مثل القيود على حرية التنقل لموظفي الأونروا وسياراتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإعلانها أن غزة "منطقة معادية"، وإمكانية أن ترى غزة قطع إمدادات الكهرباء والمياه عنها وإغلاق مصارفها.

٦٥ - وذكرت أنه يجب احترام امتيازات وحصانات الأونروا؛ وطلبت إلى السلطات الإسرائيلية احترام اتفاق كوماي - مايكل مور لعام ١٩٦٧، واتفاقية جنيف الرابعة. وحثت أيضا جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة على تقديم دعم أقوى إلى الأونروا؛ وأعربت عن الأمل في أن تبذل الأنروا، بدورها، جهودا أكبر للتنسيق مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأخيرا، كررت تأكيد دعم وفدها المستمر لأعمال الأونروا.

٦٦ - السيدة زياد (لبنان): ذكرت أن الأونروا تواجه مأساة ضخمة الأبعاد، وأن أوجه النقص في ميزانيتها ستؤثر في نهاية المطاف على كمية ونوعية خدماتها. وأعلنت أن حكومتها تؤيد طلب الوكالة الموافقة على ١٢ وظيفة إضافية لها بغية الاستجابة للاحتياجات العاجلة.

٦٧ - وأضافت أن إسرائيل أغارت على نحو غير مشروع على مرافق الأونروا، واحتجزت موظفيها، وفرضت

وذكرت أن الاتحاد الأوروبي سيحافظ على مستوياته العالية لتقديم المساعدة إلى الفلسطينيين. وأنه تم، بناء على طلب الجانب الفلسطيني، تمديد ولاية الآلية الدولية المؤقتة حتى نهاية عام ٢٠٠٧، وأنه يجري العمل الآن للانتقال إلى تقديم المساعدة الدولية المباشرة إلى السلطة الفلسطينية بأسرع ما يمكن. وأكدت، في هذا الشأن، أهمية اجتماع المانحين الذي سيعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ورحبت باستئناف تحويل الضرائب والعائدات الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل.

٦٢ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي قدم دعمه التام إلى حكومة لبنان في جهودها لمكافحة المتطرفين المسلحين في مخيم نهر البارد، ورحب بانتهاء القتال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأنه يدعم بقوة الأعمال الحيوية الأهمية التي تضطلع بها الأونروا في لبنان في أعقاب القتال، ويؤيد نداء الأمين العام إلى الدول الأعضاء لدعم أعمال التعمير في المخيم.

٦٣ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالفرصة الحالية لإحراز تقدم نحو تحقيق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ويشجع الطرفين على اتخاذ خطوات جسورة في حوارهما السياسي. ويجب أن يفضي الحوار إلى نتائج محددة، منها إجراء مفاوضات هادفة بشأن المركز النهائي، والتوصل إلى حل يقوم على أساس وجود دولتين وبنطوي على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. وسيوفر الاجتماع الدولي القادم فرصة حاسمة الأهمية للشركاء الإقليميين والدوليين لدعم عملية السلام الشامل في الشرق الأوسط. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى حدوث تطورات مبكرة تؤدي إلى حل عادل ومستقر ومنصف لمسألة اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق للمركز الدائم، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ورشما يحين ذلك الوقت، ستظل الخدمات التي توفرها الأونروا أساسية

الأساسية لعملية السلام، وأنه قدم ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار في شكل معونة للاجئين الفلسطينيين على امتداد نصف القرن الماضي كجزء من سياسته "للأمن البشري" التي تركز على كفالة تمكين الناس كي يعيشوا في كرامة.

٧١ - وحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه، في ضوء الترددي المستمر في الأحوال في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة. وأضاف أن اليابان وفرت، عن طريق الأونروا، عدة ملايين من الدولارات لتقديم الإمدادات الطبية في حالات الطوارئ، والمعونة الغذائية، والمأوى المؤقت للاجئين الذين شردهم القتال في شمال لبنان. وأن الزيادة في عدد الفلسطينيين ستشكل ضغطاً على موارد الأونروا. وأعرب عن تقديره للتطوير التنظيمي المضطلع به بقيادة المفوض العام السيدة كونغ أبو زيد، الذي سيحسن كفاءة الوكالة وفعاليتها. وأعلن أن بلده لا يزال ملتزماً بدعم الأونروا، ويأمل في أن يجذب المجتمع الدولي نفس الحدو.

٧٢ - السيد حجازي (المراقب عن فلسطين): تكلم ممارسة لحق الرد، وقال إنه يمكن أن يغفر للمرء اعتقاده، إذا استمع إلى ممثل إسرائيل، أنه ليس هناك احتلال دام لمدة ٤٠ عاماً، أو مشكلة للاجئين استمرت لمدة ٦٠ عاماً، أو أن إسرائيل لم تعتمد الإرهاب كمنهجية للتعامل مع الشعب الفلسطيني، كما يتجلى في الطريقة التي تتعامل بها مع الحق المعترف به دولياً لما يزيد على ٤,٥ من ملايين اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وكما يتجلى أيضاً في ممارساتها في الأرض المحتلة. وذكر اللجنة، وممثل إسرائيل على وجه التخصيص، بأن الحالة ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين التي لا تطاق ليسا مسألة إنسانية فحسب، وإنما هما أيضاً مسألة سياسية ناشئة عن رفض السلطة القائمة بالاحتلال احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٧٣ - وأوضح أن ممثل إسرائيل أشار إلى دعم حكومته لأعمال الأونروا، إلا أن جيشها القائم بالاحتلال يغلق المعابر

الضرائب على شحناتها للمعونة، بالإضافة إلى عدوانها المستمر على المدنيين، الذي أدى في عام ٢٠٠٦ إلى قتل المئات وجرح الآلاف. وأدى قرار إسرائيل مؤخراً بإعلان غزة "منطقة معادية" إلى موجة من الإدانة الدولية، بما في ذلك من الأمين العام والاتحاد الأوروبي. وحتى وزير العدل الإسرائيلي ذاته أوقف التخفيض المزمع في إمدادات الكهرباء إلى غزة عقب الاحتجاجات بأن هذه التدابير تشكل عقاباً جماعياً.

٦٨ - وقالت إن جهود بلدها لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أرضه معروفة تماماً. وأنه وفر في الآونة الأخيرة الملجأ والخدمات المؤقتين لما يزيد على ٣٠.٠٠٠ لاجئ شردتهم الاشتباكات بين الجيش اللبناني والمجموعة الإرهابية فتح الإسلام في مخيم نهر البارد. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، طلب فؤاد سنيورة، رئيس وزراء لبنان، بالاقتران مع الأونروا، إلى البنك الدولي توفير مبلغ ٥٥ مليون دولار في شكل معونة. وأوضحت أنه عاد إلى نهر البارد ما يصل إلى ٢٠٠ أسرة.

٦٩ - وذكرت أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين إلا بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية. ويؤمل، مع بقاء أسابيع فقط على موعد عقد المؤتمر الذي ترعاه الولايات المتحدة بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي، أن يتسنى التوصل إلى حل شامل، وأن تعود ولاية الأونروا إلى كونها مؤقتة، كما كان معتزماً في بادئ الأمر.

٧٠ - السيد اندو (اليابان): قال إن بلده يدعم جهود السلام الإقليمية، مثل الاجتماعات المنتظمة بين إيهود أولميرت رئيس وزراء إسرائيل، ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، فضلاً عن جهود السلام الدولية. وأضاف أن بلده يرى أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي المسألة

إلى قطاع غزة، ويقطع الإمدادات الأساسية، وبهذا يزيد بشدة من تفاقم الحالة الإنسانية لسكان يعيش ما يزيد على ٨٠ في المائة منهم في فقر. وأضاف أن ما يزيد على ٢٠٠.٠٠٠ طفل فلسطيني يذهبون إلى المدارس وهم يشعرون بالبرد والجوع؛ وأعرب عن غضبه الشديد إزاء البيان الذي أدلى به مستشار للحكومة الإسرائيلية وقال فيه أن الغرض من حصار قطاع غزة هو وضع الفلسطينيين على نظام غذائي، ولكن ليس إلى حد أن يموتوا من الجوع. ومن الجلي أن من غير الصحيح أن إسرائيل ملتزمة بتخفيف معاناة الفلسطينيين، والسماح بالتدفق الحر للمساعدة الإنسانية.

٧٤ - وتساءل، فيما يتعلق بالزعم بأن الشواغل الأمنية تبرر الإجراءات المفرطة التي تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال، عن رد فعل السكان الفلسطينيين الذي تراه إسرائيل مناسباً. وأشار إلى أن المجموعة الرباعية أصدرت خارطة طريق، أيدها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، تقيده بأنه كان من المقرر إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. وقال إن تنفيذ هذا القرار وخارطة الطريق يجب أن يكون شاملاً وبدون التحفظات التي تعرب عنها إسرائيل.

٧٥ - وذكر أن ممثل إسرائيل اختار لغة الأرقام لتقديم حجة مقنعة لدعم بيانه. ولهذا فإنه يعيد إلى أذهان اللجنة قذائف المدفعية، التي يزيد عددها على ١٤.٠٠٠ قذيفة، التي تم إطلاقها إلى داخل قطاع غزة، والهجمات الجوية التي يبلغ عددها ٥٧٣ هجوماً، والقتلى الفلسطينيين الذين يزيد عددهم على ٤.٠٠٠ قتيل منذ الانتفاضة الثانية، والأطفال البالغ عددهم ١٢٤ طفلاً الذين قتلوا في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠٠٦ فحسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.